"القدس المفتوحة" تنظم يوم "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الـ ١٢"

الحمد الله: الحكومة تولي أهمية كبرى لتطوير البيئة التكنولوجية في فلسطين

جانب من فعاليات يوم «تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الـ١٢».

رام الله - "الأيام": قال رئيس الوزراء د. رامي الحمد الله إن "الحكومة أولت أهمية كبرى مؤخراً لتطوير البيئة التكنولوجية في فلسطين، من خلال إصدار عدة قوانين منها: قانون المعاملات الإلكترونية، وقانون الجرائم الإلكترونية، كما أن العمل جار على إصدار قانون حفظ البيانات الشخصية".

جاء ذلك خلال افتتاحه، أمس، "يوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الثاني عشر" الذي نظمه مركز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بجامعة القدس المفتوحة، تحت عنوان: "التكنولوجيا المالية"، وذلك في فندق "جراند بارك" بمدينة رام الله، وعبر نظام "الفيديوكونفرنس" في قاعة غزة في فندق الروتس، وذلك بدعم من شركة الاتصالات الخليوية "جوال".

وأضاف: "نيابة عن الرئيس محمود عباس، أشكر الجهود التي تبذلونها لتطوير التكنولوجيا كأداة للتنمية والتطور وخلق فرص العمل"،

وقال الحمد الله "لا يمكن للحكومة إلا أن تكون شريكاً وداعماً لهذه الفعالية التي تهدف إلى جمع الخبراء المختصين في التكنولوجيا والاقتصاد والأكاديميين، بهدف تطويع التكنولوجيا لخدمة القطاع المالي، المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني".

وتابع رئيس الوزراء: "إن هذه المنصة التي تفردونها للحديث عن التكنولوجيا المالية لها تأثير على تسهيل وتسيير المعاملات المالية، وكعامل محفز للشمول المالي وبالتالي للنمو، ولا يمكن للحكومة إلا أن تكون داعماً وشريكاً في هذا المنبر الذي تجمعون من خلاله الخبراء والمختصين في القطاعين المصرفي والتكنولوجي وخبراء التعليم. ونيابة عن الرئيس محمود عباس، أشكر الجهود المخلصة التي تبذلونها لتجاوز القيود والممارسات الاحتلالية، وتطويع التكنولوجيا، خاصة المالية، كأداة للتنمية والتطور وخلق فرص العمل".

وأردف الحمد الله: "نشارككم فعاليات يوم تكنولوجيا المعلومات بمنتهى الحرص على رفد مسيرة تكنولوجيا المعلومات ودعم الفرص التطويرية التي تتمخض عنها، والتشارك في إدارة أمنها وأخطارها، حيث انصبت جهودنا خلال الأعوام الماضية على التحول الإلكتروني للمؤسسات والدوائر الحكومية، وتهيئة وتجهيز بنية تكنولوجية قوية متطورة. ولقد صادق مجلس الوزراء العام الماضي على إطلاق عشر خدمات حكومية إلكترونية، ووافق على عقد حزمة حوافز استثمارية وتشجيعية لشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ليستفيد منها أكثر من سبعين مشروعاً لشركات ناشئة وصغيرة ومتوسطة".

واستطرد رئيس الوزراء: "ولضمان أمن المعلومات وتأمين بيئة تشريعية للحماية المصرفية، عملنا على إصدار القرار بقانون بشأن المعاملات الإلكترونية، الذي يعد أحد متطلبات التجارة الإلكترونية، حيث يعالج التوقيع والدفع الإلكتروني كأدوات معتمدة قانونياً للتبادل المالي، ويسهم في ترسيخ موثوقية المستندات والشهادات الإلكترونية، كما جاء قانون الجرائم الإلكترونية الذي أصدره رئيس دولة فلسطين في نيسان الماضي لمكافحة الانتهاكات والاعتداءات ضد المواطنين وحقوقهم الشخصية والمالية في العالم الافتراضي، وضمان سلامة الدولة الأمنية والمالية، والعمل جار لإقرار قانون حماية البيانات الشخصية، لتعزيز ثقة المواطن في الخدمات والتجارة الإلكترونية، وترجمة لذلك فقد أسست وزارة الاتصالات، وحدة المصادقات الإلكترونية، تطبيقاً لقانون المعاملات الإلكترونية، وتسهيلاً للمعاملات النقدية والقضائية، وتعزيز التوجه نحو التجارة الإلكترونية، واعتمدت الدفع الإلكتروني كخدمة أساسية في مكاتب البريد".

واستدرك الحمد الله: "لقد صادق مجلس الوزراء على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال والإرهاب، لحماية الاقتصاد الوطني، وتعزيز النزاهة والشفافية في القطاع المالي، وقطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة. ولذلك تم تشكيل لجنة وطنية لضمان تنفيذ الخطة لدى كل قطاع، وبناء مواصفات قياسية ومتطلبات وطنية في مجال أمن المعلومات".

وأضاف رئيس الوزراء: "ولحماية بيانات الدولة بكافة مؤسساتها، أطلقنا المرحلة الأولى من "مشروع الحوسبة السحابية"، لتوفير منصة موحدة وآمنة للخدمات الإلكترونية وللبيانات الوطنية، وأسسنا فريق فلسطين للاستجابة لطوارئ الحاسوب لحماية الفضاء الإلكتروني ومواجهة الهجمات الإلكترونية على منظومة المعلومات الفلسطينية".

وتابع الحمد الله: "في ضوء التطورات التي نشهدها، تعتبر بلادنا مكاناً رحباً لنشوء واتساع الابتكارات المالية ونمو الشركات الناشئة العاملة في التكنولوجيا المالية، خاصة أن ٢٩,٢٪ من مجموع السكان هم من الشباب المتنامي في تطويعه لأدوات التكنولوجيا الحديثة، ولهذا فإن البيئة الفلسطينية الحاضنة للتكنولوجيا، خاصة المالية، لا تزال في صيرورة وتطور ودراسة، ونحن نعول كثيراً على ما سيتمخض عن فعالياتكم هذه من مقترحات وحلول لإثراء تجربة فلسطين في هذا المجال".

في السياق ذاته، قال محافظ سلطة النقد عزام الشوا: إن هذا اليوم مفصلي في عمل التكنولوجيا المالية في فلسطين، لافتاً إلى أن تكنولوجيا المعلومات أصبحت جزءاً أساسياً من القطاع المصرفي والمالي في فلسطين وفي العالم.

وأضاف: إن التحديات التي فرضتها التكنولوجيا على البنوك المركزية في ظل تطورها السريع هو الهم الأكبر لسلطة النقد، مبيناً أن من يواكب هذه التكنولوجيا بشكل دؤوب ومكثف هم فرسان، ونريد أن نكون مواكبين لنظرائنا في المنطقة والعالم.

وأكد ضرورة اعتماد أنظمة وقوانين ومعايير تضمن وسائل تكنولوجية آمنة للخدمات والحراك المالي.

وتابع: "العالم شهد ثورة غير طبيعية في الحركة الإلكترونية المالية، وظهرت لنا مجموعة من التحديات الإلكترونية التي فرضت نفسها لحماية مؤسساتنا المالية وعملها وفق الأنظمة والقوانين العالمية".

وأوضح أن سلطة النقد حرصت على نقل المؤسسات المصرفية إلى مرحلة إلكترونية متقدمة من خلال إدخال خدمات إلكترونية كثيرة، موضحاً أن فلسطين ستتحول مع نهاية هذا العام من المقاصة اليدوية إلى المقاصة الإلكترونية.

وأضاف: "نسعى لتقديم أفضل الخدمات المصرفية لأبناء شعبنا في مختلف المجالات، خصوصاً في مجال التكنولوجيا المالية"، مشيراً إلى اهتمام سلطة النقد بتحسين البيئة التشريعية، والذي تجلى بإقرار سيادة الرئيس محمود عباس لقانون المعاملات الإلكترونية في فلسطين.

إلى ذلك، قال وزير التربية والتعليم العالي د. صبري صيدم: "إن جامعة القدس المفتوحة قد أفردت لنفسها مساحة نوعية حتى تخط طريقاً لنقل المجتمع الفلسطيني من مستهلك للمعرفة إلى منتج لها".

وأضاف: "إن وزارة التربية والتعليم ستكون سنداً لهذه الجامعة ومعول بناء فيها"، مؤكداً على الشراكة بين الوزارة والجامعات للارتقاء بواقع التعليم العالي في فلسطين.

من جانبه، قال رئيس مجلس أمناء جامعة القدس المفتوحة المهندس عدنان سمارة، إن "القدس المفتوحة" تقوم بواجبها نحو مجتمعها وتسلط الضوء على القضايا التي تهم مجتمعها، فالتكنولوجيا المالية موضوع مهم، ونحن نعيش عصر الثورة الصناعية الرابعة، ومن لم يلتحق بالقطار سيتخلف عن الركب".

إلى ذلك، أشار د. يونس عمرو رئيس الجامعة، إلى أن هذا اليوم (يوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الثاني عشر) يأتي لتكريس ثقافة التكنولوجيا في المجتمع للمساهمة في تطوير هذا القطاع ليكون ميداناً لخدمة فلسطين.

وأضاف: إن موضوع اليوم "التكنولوجيا المالية" جاء لحاجة مجتمعنا لتطوير التكنولوجيا فيما يتعلق بقطاع المال، وهو قطاع مهم لأبناء شعبنا، والعالم يهتم بهذا القطاع بشكل كبير، مشيراً إلى أن هذا اليوم يعقد بالتزامن مع يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها شعبنا وقيادتنا للدفاع عن حقوقنا الوطنية المستقلة، فنحن نقف خلف قيادتنا وعلى رأسها رئيس دولة فلسطين فخامة السيد محمود عباس أبو مازن.

من جانبه، حيا الرئيس التنفيذي لمجموعة الاتصالات أ. عمار العكر، جامعة القدس المفتوحة على دورها في تزويد الطالب الفلسطيني بأحدث وسائل التكنولوجيا في عملية التعليم، وهي طورت الكثير من أساليب التعليم التكنولوجي العصري في فلسطين.

وشكر عكر إدارة جامعة القدس المفتوحة على تنظيم هذا اليوم الذي يقدم إضافة نوعية للتكنولوجيا في فلسطين.

وأضاف إن "الاتصالات لها دور فاعل في تطوير الجانب التكنولوجي في فلسطين، ونحن سعيدون بما يجري تناوله في هذا المؤتمر، مشيراً إلى أهمية التطرق للآثار الإيجابية وبعض الآثار السلبية للتكنولوجيا على القاطعات الناشئة، مؤكداً أهمية وجود نقاشات حول تأثير الشركات الكبرى العالمية على الشركات الناشئة".

وقال: علينا أن نوفر هامشاً لتوخي الحذر حمايةً للمؤسسات والشركات الناشئة، خاصة أن هنالك على سبيل المثال لا الحصر انتشاراً للدعاية والإعلام باستخدام وسائل وشبكات التواصل الاجتماعي، الأمر الذي يدفع بتصدير جزء من رأس المال الوطني إلى هذه الشركات العالمية بدل الاستفادة منها من قبل شركات وطنية محلياً.

وفي ختام الجلسة الافتتاحية، أطلق مساعد رئيس جامعة القدس المفتوحة لشؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنتاج الإعلامي، د. إسلام عمرو، فعاليات يوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الثاني عشر.

وقال إنه يأتي "استكمالاً لمسيرة مهمة خطتها جامعة القدس المفتوحة لهذه السلسلة من الأيام المهمة لجامعة القدس المفتوحة ولفلسطين، يهدف هذا اليوم إلى جمع قادة الرأي في فلسطين والعالم في قطاع محدد للحديث عن موضوع يهم الشعب الفلسطيني، ثم نبحث عن إيجاد نسخة وطنية من الحاجات المستجدة في الإطار الدولي، وبدأ الحديث في عام ٢٠٠٥ عن التعليم الإلكتروني، وتم توظيف نتاج هذا اليوم في استراتيجية التعليم الوطني الإلكترونية".

جلسات المؤتمر

وعقدت جلستان علميتان أمس، الأولى تحدث خلالها د. مراد آرطغرل عن استخدام تقنيات الهاتف المحمول للتثقيف بالشؤون المالية، فيما تحدث فارس الهندي، مدير مشروع التكنولوجيا المالية في سلطة النقد، عن الاستثمار بالتكنولوجيا المالية: إيجابيات وتحديات. وتحدث د. رائد رشيد، وهو أكاديمي في الجامعة الإسلامية في قطاع غزة، عن سلسلة الكتل وإنترنت الأشياء. فيما قدم د. يوسف دراغمة، وهو أكاديمي في جامعة فلسطين التقنية – خضوري، ورقة حول أبحاث محتملة في تكنولوجيا سلسلة الكتل. وتحدث د. محمد أبو طه، هو أكاديمي في جامعة بوليتكنك فلسطين، عن التشفير وسلسلة الكتل. ثم تحدث د. يحيى حسن، وهو أكاديمي من جامعة النجاح الوطنية، عن قضايا الأمن والخصوصية في البنوك الإلكترونية.

وفي الجلسة الثانية، تحدث إبراهيم أبو بكر مدير مركز الفريق الوطني لطوارئ أمن المعلومات من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عن جهوزية الحكومة في خدمات الدفع الإلكتروني. كما تحدث ليث قسيس عضو مجلس إدارة في المجلس الأعلى للإبداع والتميز، عن بناء القدرات في التكنولوجيا المالية في فلسطين. وتحدث صخر النمري رئيس دائرة ذكاء الأعمال في بنك فلسطين، عن التكنولوجيا في بنك فلسطين. وتحدثت سلام خانجي مديرة تكنولوجيا المعلومات في شركة (Green Tomorrow) عن سلسلة الكتل وأثرها في القطاعات المختلفة، وخاصة النقل. وتحدث تيسير شقليه المدير التنفيذي لـ (Inspire IT Solution) عن مفهوم العقد الذكي وتطبيقه. ثم تحدث عبد السلام الزين وهو مطور تطبيقات لـ (Inspire IT Solution) عن تطبيق العقود الذكية لسلسلة الكتل واستخدامها في الاستثمار. وأخيراً تحدث د. محمد أبو عمر وهو أكاديمي من جامعة القدس المفتوحة تحدث عن تكنولوجيا العملات المشفرة.

جانب من المحاضرة.

"التنمية الاقتصادية: دروس من عهد ما بعد الحرب الباردة"

"ماس" ينظم محاضرة يوسف صايغ التنموية ٢٠١٨

رام الله - "الأيام": نظم معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، أول من أمس، المحاضرة السنوية العاشرة تخليداً لذكرى الاقتصادي الفلسطيني، الدكتور يوسف عبد الله صايغ.

وافتتح المحاضرة د. نبيل قسيس مدير عام "ماس" بكلمة تطرق إلى خلفية سلسلة محاضرات يوسف صايغ التنموية، كتقليد متبع في المعهد للعام العاشر على التوالي؛ تقديراً لهذا الاقتصادي الفلسطيني البارز والإسهامات التي قدمها في مجال الفكر والممارسة الاقتصادية.

كما عبّر قسيس عن التقدير العميق لشركة جوال على دعمهم لهذا النشاط لهذا العام.

وقدّم محاضرة هذا العام تحت عنوان: "التنمية الاقتصادية: دروس من عهد ما بعد الحرب الباردة"، د. إيريك راينرت، أستاذ حوكمة التكنولوجيا وإستراتيجيات التنمية، جامعة تالين للتكنولوجيا – أستونيا، ورئيس مجلس إدارة مؤسسة الاقتصاد الآخر، النرويج.

وقدّم راينرت قراءته لمسار تطور الفكر الاقتصادي العالمي حول دور التجارة في التنمية، بالاستناد إلى منهجية المفكر ابن خلدون حول التعاقب الدوري في تفسير التاريخ.

واستعرض الأفكار الأولى حول الاقتصاد والتجارة منذ نشأة علم الاقتصاد بأوروبا في القرن الـ١٧، وصولاً إلى التحولات الكبيرة التي تشهدها السياسة التجارية للولايات المتحدة تحت إدارة ترامب، ورأى في وحدة أوروبا الاقتصادية، ما يشير إلى تراجع هيمنة عقيدة التجارة الحرة التي سيطرت على الفكر الاقتصادي في مراحل تاريخية معينة ثم تراجعت تحت ضغوطات اقتصادية واجتماعية عالمية.

وذكر راينرت أن عقيدة التجارة الحرة تواجه تحديات من اليمين واليسار في آن واحد، ما ينذر باللحظات التاريخية السابقة التي انهارت فيها الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة والنظريات المجردة التي لم يعد لها صلة بواقع الحال الاقتصادي العالمي.

وركّز أيضاً على أن التخبط الأيديولوجي السائد اليوم حول التجارة يعود إلى فجوات وأوجه قصور أساسية في النظريات الاقتصادية التي تحاول أن تبسط الأمور من خلال تجريدها أكثر فأكثر إلى درجة قد تحافظ على دقتها العلمية، لكنها غير مفيدة على الإطلاق في فهم الاقتصاد الحقيقي ومعالجة قضايا تنميتها.

ثم تطرق راينرت إلى الأزمة الاقتصادية التي انطلقت في العالم الثالث لتمتد إلى الدول المتقدمة، المتمثلة في نكوص التصنيع، وتراجع مستويات الأجور الحقيقية وانحسار الطبقة الوسطى في أميركا، وقوى التفكك التي تلقي بظلالها على مشروع الوحدة الاقتصادية الأوروبية.

وبحسب فهمه للمسار التاريخي ودوريته، يرى راينرت أن ما يجري الآن بين المفكرين الاقتصاديين بمثابة إعادة اكتشاف للدور الحيوي للصناعات التحويلية في توليد الثروة ودفع عجلة التنمية لأوسع القطاعات والطبقات الممكنة، بعدما كانت هذه الحقيقة مغفلة في عصر ما بعد الحرب الباردة.

وحضر اللقاء ممثلون عن الجهات الرسمية وغير الرسمية ومن ذوي الاختصاص وعدد من المهتمين والطلبة، وركزت مداخلاتهم حول أنه على الرغم من أهمية عمل ابن خلدون، إلا أنه تعرض للنقد لنظريته التي تقول بدورية التاريخ.

كما تساءل بعض الحضور عن دور الحكومة في التنمية الاقتصادية ودورها في توفير الحماية للصناعات المحلية، وعن سعر الفائدة وإلى أي مدى يستطيع البنك المركزي رفع سعر الفائدة وكيف سيؤثر ذلك على الاقتصاد.

من جانبه، أجاب راينرت عن أسئلة الحضور، مؤكداً أن ارتفاع الفائدة ليس بالضرورة أن يعني اقتصاداً قوياً، بل العكس فإن تخفيض سعر الفائدة هو الذي ينعكس على الأداء الجيد للاقتصاد.

جدير بالذكر أن المعهد بادر بإعادة طباعة كتاب الأستاذ يوسف صايغ بعنوان "الخبز مع الكرامة" الذي صدر في العام ١٩٦١، وقام بتوزيعه على الحضور في مناسبة محاضرة يوسف صايغ التنموية العاشرة.

خلال مشاركتها في اسطنبول بمعرض منتجات الحلال

عودة تدعو دول "التعاون الإسلامي" إلى الاستثمار في فلسطين

إسطنبول - "وفا": دعت وزيرة الاقتصاد الوطني عبير عودة، أمس، الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والمشاركة في المعرض السادس لمنتجات الحلال، المنظم بمدينة إسطنبول التركية، إلى زيارة فلسطين، والاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة في منطقة جنين الصناعية وغيرها من المناطق، وعقد الشراكات والاستثمار بين القطاع الخاص من كلا البلدين في مختلف القطاعات الاستثمارية المتاحة.

وأشارت الى الاستفادة من المزايا الاستثمارية التي يتيحها السوق الفلسطيني (في قطاع السياحة والتكنولوجيا والطاقة والصناعة، وغيرها)، بما تتضمن الاستفادة من العمالة الفلسطينية المدربة والمتعلمة، إضافة إلى الاستفادة من الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي وقعتها فلسطين، نظراً لما توفره هذه الاتفاقيات من فرص استثمارية وتصديرية واسعة لشركاء فلسطين، وبخاصة تلك الاتفاقيات التي تتيح تصدير البضائع ذات المنشأ الفلسطيني إلى عدة أسواق دون أي رسوم جمركية مثل السوق العربي والأوروبي والاتحاد الأوراسي، وغيرها.

ودعت عودة المشاركين إلى تنظيم المعرض القادم على أرض فلسطين، لافتة الى الحضور المميز للشركات الفلسطينية المشاركة في هذا المعرض والتي تمثل القطاعات الاقتصادية الحلال الممثلة بالمنتجات الغذائية والزراعية وتكنولوجيا المعلومات ومستحضرات التجميل، ويدل ذلك على مدى اهتمامنا وحرصنا على تطوير هذه العلاقة وتجسيدها.

وقالت: ان المشاركة في هذا المعرض هي رسالة صمود وإصرار من الشعبين الفلسطيني ومؤسسات قطاعنا الخاص، على أننا مستمرون بجهودنا لتجسيد سيادة دولتنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

وأضافت: تأتي أهمية المشاركة في هذا المعرض باعتباره فرصة للتعريف بمنتجاتنا الفلسطينية التي استطاعت أن تتميز بجودتها، استطاعت دخول أكثر من ٨٠ دولة، ويندرج ذلك ضمن خطة الحكومة الفلسطينية والسياسات التي تنتهجها من خلال الشراكة الكاملة مع القطاع الخاص، والتسهيل عليه بإجراءات البدء بالأعمال وتطوير المناخ الاستثماري، من أجل تحسين القدرة التنافسية ودخول الأسواق الخارجية، وذلك من خلال توجيه علاقتنا مع شركائنا لغاية تنويع التجارة وتحويلها بشكل أكثر كفاءة واستدامة، وتفعيل العلاقات التجارية وتطويرها بما يساهم في الحد من التبعية لاقتصاد الاحتلال.

وتطرقت عودة إلى عقد أعمال المجلس الاقتصادي الفلسطيني التركي الأول الذي يهدف إلى مأسسة هذه العلاقة وتوسيع حجم التعاون بما يخدم مصلحة شعبينا واقتصادنا، والاتفاق على تذليل جميع الصعوبات التي قد نواجهها، مشيرة الى التوقيع على ملحق عقد الامتياز لمنطقة جنين الصناعية مع المطور التركي شركة ToBB-BIS، وبناء عليه سيتم استكمال تنفيذ أعمال البنية التحتية الداخلية للمشروع في الربع الأول لعام ٢٠١٩ تزامنا مع البدء بتنفيذ أعمال البنية التحتية الخارجية والداخلية.

وسيشارك في المعرض، الذي يقام تحت شعار "الحلال والمعيشة الصحية: توعية واستدامة"، ممثلون عن مؤسسات وهيئات من أكثر من ٧٠ دولة، وممثلون عن عالم الأعمال وعلماء مختصون في مجالات متنوعة، وسينعقد، على هامش المعرض، مؤتمر علمي حول الأغذية الحلال وأهمية التمويل الإسلامي في الاستثمار والإنتاج.

لقاء في نابلس يبحث عدداً من شكاوى التجار المتعلقة بالإجراءات الضريبية

نابلس - "الأيام": نظمت غرفة تجارة وصناعة نابلس، بمقرها أمس، لقاء مع مدراء الضريبة في المدينة، بحضور رئيس مجلس ادارة الغرفة عمر هاشم، والاعضاء: عثمان مصلح، وسمير قادري، وياسين دويكات، وبمشاركة المحاسبين القانونيين ومدققي الحسابات ومستشاري الضرائب، وممثلين عن نقابة الخياطين.

وشارك في اللقاء مدير الضريبة المضافة هايل مشاقي، ومديرة الجمارك ريم غزال، ومدير الضابطة الجمركية المقدم مصطفى غنيمات.

وقال هاشم: إن اللقاء هو اجتماع دوري وتشاوري من أجل التواصل بين ممثلي الدوائر الإيرادية، والغرفة التجارية، والمحاسبين ومدققي الحسابات ومستشاري الضرائب؛ نظراً للمعاناة التي تعيشها محافظة نابلس والوطن عموما على الصعيد الاقتصادي.

وأضاف: إن اللقاء جاء من اجل طرح كل المشاكل الموجودة بالدوائر والمتعلقة بالقضايا الإجرائية اليومية، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة، والتوصل إلى تفاهم متوافق عليه حول العلاقة بين طرفي المعادلة وهما الدائرة وممثل التاجر، أو التاجر والمكلفين عموماً، وذلك بسبب ظهور تململ وتذمر واستلام الغرفة التجارية شكاوى، مؤخراً، من مجموعة كبيرة من المحاسبين ومدققي الحسابات ومستشاري الضرائب والتجار المكلفين لدى مراجعتهم للدوائر.

وأوضح أن اللقاء يأتي للتأكيد على أن الغرفة متواصلة بشكل يومي مع الدوائر الضريبية والجهات الرقابية الحكومية للوصول إلى حلول مناسبة للمشاكل اليومية والعالقة لرفع الضغط عن المكلفين.

وشدد هاشم على موقف الغرفة برفض المداهمات ورفض حجز سيارات المكلفين.

وقدّم هاشم جملة من الشواهد والأدلة أمام مدراء الضريبة من معاناة التجار التي تصل للغرفة، مشدداً على أهمية تفهم الدوائر الضريبية لهموم الناس ومعاناتهم، داعياً إلى تبسيط الإجراءات في الوطن ونابلس بشكل خاص.

من جهته، اعتبر دويكات أن الغرفة تحرص على ترتيب هذا اللقاء دوريا من أجل إسماع المشاكل لمدراء الضريبة في أسوأ مرحلة تمر فيها نابلس اقتصادياً، إضافة إلى استعراض المشاكل المتعلقة بالعمل اليومي بين الدوائر الضريبية وممثلي المكلفين.

وقال: إن عدة قضايا يجب العمل على حلها وهي حجز السيارات، والمكلف الذي تعرض لإجراءات الضريبة، والمخالفات المفروضة، والوقت بالنسبة للمكلف.

وأكد دويكات أن نقص الجباية لا يعني قصوراً من قبل المكلفين أو المحاسبين أو الموظفين، وإنما بسبب الوضع الاقتصادي السيئ الذي يعاني منه المكلفون.

كما أكد أن الأصل في الإنجاز في دوائر الضريبة مرتبط بتبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين.

بدوره، شكر مشاقي الغرفة على اللقاء، ووصفها بحلقة الوصل بين المكلف والدائرة الضريبية.

وأضاف: إننا نعلم أن الوضع الاقتصادي والسياسي سيئ، منوها إلى أننا نقوم بتوفير الحد الأدنى من المصاريف التشغيلية للسلطة الوطنية.

وعبر عن استعداده وزملائه للمكاشفة والمصارحة من أجل خدمة مصالح الجميع، مبيناً أن الدائرة تحرص على إيجاد حلول لكافة القضايا العالقة بالحلول الوسط التي ترجح كفّة التاجر.

واوضح غنيمات اجراءات جهاز الضابطة الجمركية في نابلس وفق القانون والمتمثلة بفحص الاوراق، والسيارة، والبضاعة، والفاتورة، مشددا على أهمية حل المشاكل العالقة في نابلس.

كما شدد على أهمية التعاون مع الجهاز وإدارته وعناصره من أجل حل كافة المشاكل وتفاديها قبل أن تحصل.

وتناول مشاركون في اللقاء قضايا متعلقة بالعمل اليومي منها فواتير المقاصة، والغرامات، وملف المكلف، والتعميم الصادر الذي يربط الحصول على الخدمة ببراءة الذمة المالية، وعدم ربط الخدمات بالضريبة المضافة والدخل، وعدم ربط الخدمات المقدمة بالتسوية، والشرائح الضريبية، وحجز السيارات الخاصة والتجارية ببضائعها واستدعاء المكلف ووقته، وقضايا الضابطة الجمركية بالضريبة، واذن الطباعة لفواتير الضريبة والإرساليات، وتقسيط مبلغ الضريبة، وتبسيط الإجراءات، والمعايير المتغيرة، وتقييم البيانات الجمركية، وتهريب البضائع، وبيانات ما قبل العام ٢٠١٢.

وشدد الحضور على أهمية عقد جلسات دورية، والاتفاق على تبسيط الإجراءات، والعمل على تنفيذ التفاهمات التي قامت بها جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات مع الإدارة العامة للضرائب في وزارة المالية التي أعلن عنها في اللقاء ممثلها بشار فتوح، وإيجاد حلول مرضية لقضايا الطرفين بأقصى سرعة ممكنة.

رام الله: ندوة تبحث مخاطر عدم التزام الهيئات المحلية بتسديد مستحقات الكهرباء

رام الله - "الأيام": نظمت شركة النقل الوطنية للكهرباء أمس، ندوة لمناقشة مخرجات دراسة المخاطر المرتبطة بقدرة الهيئات المحلية على تسديد مستحقات الكهرباء، بحضور رئيس سلطة الطاقة والموارد الطبيعية؛ رئيس مجلس إدارة الشركة المهندس ظافر ملحم، ومدير عام الشركة المهندس نشأت أبو بكر.

وتم إعداد الدراسة، بدعم من الوكالة الاميركية للتنمية، ووزارة التنمية الدولية البريطانية، وتنفيذها من قبل مجموعة كيو أي دي الذين قاموا بعرضها ومناقشتها أمس، مع ممثلي الوزارات المعنية وهي: وزارة الحكم المحلي، وزارة المالية والتخطيط، وزارة الاقتصاد الوطني، ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء.

وقامت الدراسة بتحليل الوضع المالي لخدمة الكهرباء والهيئات عموماً لتحديد العوامل التي تؤدي إلى عدم الالتزام بالسداد، وكذلك تلك التي تساعد على تعزيز الالتزام من قبل الهيئات التي نجحت في دفع كامل مستحقاتها السنوية، واتباع السياسات والإجراءات القانونية المطلوبة؛ بهدف اتخاذ القرارات المستقبلية بشأن اتفاقية شراء الطاقة الكهربائية واتفاقيات البيع لنقاط الربط.